



تحليل سياسات

## الفساد المالي والاقتصادي في إيران، قضايا وتحديات

رشيد يلوح | سبتمبر ٢٠١٣

الفساد المالي والاقتصادي في إيران، قضايا وتحديات

سلسلة: تحليل سياسات

رشيد يلوح | سبتمبر ٢٠١٣

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © ٢٠١٣

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع رقم: ٨٢٦ - منطقة ٦٦

الدفنة

ص.ب: ١٠٢٧٧

الدوحة، قطر

هاتف: ٤٤١٩٩٧٧٧ +٩٧٤ | فاكس: ٤٤٨٣١٦٥١ +٩٧٤

[www.dohainstitute.org](http://www.dohainstitute.org)

## المحتويات

١	مقدمة
٢	نظرة سريعة إلى الاقتصاد الإيراني
٥	الفساد المالي والاقتصادي في إيران، البنية والواقع
٥	١. في تعريف الفساد الاقتصادي
٨	٢. الفساد المالي والاقتصادي في إيران
١٢	نماذج من قضايا الفساد المالي والاقتصادي في إيران
١٨	خلاصات ونتائج



## مقدمة

يكشف التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية عن مؤشرات متفاوتة للفساد في معظم دول العالم<sup>1</sup>. وعلى الرغم من الاختلاف القائم بين المتخصصين في ما يتعلق بمفهوم الفساد الاقتصادي وطرائق رصده وقياسه، ومدى تأثيره في النمو الاقتصادي، فإنه يظلّ من أبرز أعراض الخلل التي تُصيب مؤسسات الدولة، وتعوق السير الطبيعي للاقتصادات الوطنية. فلا غروَ إذن أن نجد الدول النامية في مقدمة التقارير والمؤشرات الدولية دائماً من حيث ارتفاع نسبة الفساد.

ولا تمثل جمهورية إيران الإسلامية استثناءً لهذه القاعدة، فقد احتل فيها موضوع الفساد المالي والاقتصادي<sup>2</sup> في السنوات الأخيرة أهميةً قصوى، وقد ترتّب على كشف السلطات عن ملفات فساد ضخمة مجال خصب للجدل السياسي والإعلامي، صاحبه تبادل التُّهم بالفساد لحق بعض الشخصيات الدينية والسياسية النافذة في النظام الحاكم. وعلى الرغم من فتح متابعات قضائية في بعض تلك الملفات، فقد بقي جزءٌ منها بعيداً من المحاسبة، ما جعل قضية الفساد المالي والاقتصادي في إيران معضلةً هيكليةً تعوق جهد الإصلاح، ومجالاً للمزايدة السياسية يُستخدم أحياناً سلاحاً في تصفية الحسابات مع الأطراف غير المرغوب فيها.

---

<sup>1</sup> راجع التقرير السنوي الأخير لمنظمة الشفافية الدولية عام ٢٠١٢، على الرابط:

[http://www.transparency.org/files/content/publication/Annual\\_Report\\_2012.pdf](http://www.transparency.org/files/content/publication/Annual_Report_2012.pdf)

<sup>2</sup> يطلق وصف "الفساد المالي والاقتصادي" في إيران على كل مظاهر الفساد ذات البعد الاقتصادي التي يتورط فيها فاعلون اقتصاديون أو موظفون حكوميون.

وتُحاول هذه الورقة تتبُّع أهمّ قضايا الفساد المالي والاقتصادي في إيران، والوقوف على أبرز محاور النقاش الداخلي القائم حولها، كما تسعى إلى طرح السؤال بخصوص تأثير الفساد في تماسك جبهة القوى الحاكمة.

## نظرة سريعة إلى الاقتصاد الإيراني

يضع الدستور الإيراني هدفين أساسيين للاقتصاد؛ هما: تحقيق الاستقلال الاقتصادي والتنمية الإنسانية، ويوضح عشر وسائل لتحقيق هذين الهدفين<sup>٣</sup>، وذلك تفعيلاً للفلسفة الاقتصادية للثورة القائمة على أسس: الإسلامية، والاستقلالية، وسيادة الدولة. وتوجه هذه الفلسفة الاقتصادية عمل الدولة والمجتمع من خلال ثلاثة مكونات مؤسسية هي: القطاع الحكومي، والقطاع التعاوني، والقطاع الخاص<sup>٤</sup>.

وقد تباينت أفكار التيارين الأساسيين اللذين أفرزتهما تفاعلات ثورة ١٩٧٩ في فهم المبادئ الاقتصادية في الدستور وتطبيقها؛ وأقصد في هذا السياق اليسار واليمين الدينيين. ففي المرحلة الأولى من تاريخ الثورة (١٩٧٩ - ١٩٨٩)، دعا اليسار الديني الإيراني المتشكل، أساساً، من فئتي الشباب والمتقنين، إلى التدخل المباشر للحكومة في الاقتصاد، وأكد أهمية العدالة الاجتماعية، والاستقلال الاقتصادي والسياسي، وعارض تحرير الاقتصاد أو سيادة رأس المال، وتمسك بالدعم الحكومي<sup>٥</sup>. أمّا تيار اليمين الديني الذي ينحدر معظم أعضائه من فئة البازار والتجار وملاك الأراضي، فقد أكد نهج الاقتصاد التقليدي والاستثمار التجاري، وعارض السيطرة الكاملة للدولة على الاقتصاد<sup>٦</sup>.

<sup>٣</sup> دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية، الفصل ٤٣.

<sup>٤</sup> المرجع نفسه، الفصل ٤٤.

<sup>٥</sup> فاطمة الصمادي، التيارات السياسية في إيران (النوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢)، ص ١٢٦.

<sup>٦</sup> المرجع نفسه، ص ٧٤.

ولسوف تعرف المرحلة اللاحقة (١٩٨٩-٢٠٠٠) بتبادل الأدوار بين هذين التيارين على نحو مؤثّر في رؤاهم المتعلقة بالقضايا الاقتصادية؛ بحيث تبنى تيار اليسار الديني تصورات أكثر انفتاحًا، عُرفت في ما بعد بالتوجهات الإصلاحية التي تدعو إلى دور أقلّ للدولة في المجال الاقتصادي، مع تشجيع الاستثمارات الأجنبية، في حين تمسك تيار اليمين الديني باقتصاد الدولة والهيكل الاقتصادية التقليدية. وعُرف هذا التيار في بدايته بـ "التيار المحافظ"، ليُعرّف نفسه لاحقًا بـ "التيار الأصولي". وفي هذه المرحلة أيضًا برز اليمين البراغماتي الذي ظلّ يتحرك بين هذين التيارين، وهذا الأمر طبع رؤاه الاقتصادية المعتمدة بالأساس على الأنشطة التجارية والصناعية، وقد مثّله بقوة أكبر هاشمي رفسنجاني.

أمّا في مرحلة رئاسة محمود أحمدني نجاد (٢٠٠٥-٢٠١٣)، فقد اتجه الاقتصاد الإيراني نحو حلول التحرير والمناطق الحرة، مع تراجع دور البازار والصناعة الوطنية أمام الواردات الصينية والتركية، وهو الوضع الذي أنتجته السياسات الرامية إلى مواجهة الحصار الاقتصادي الغربي على خلفية الملف النووي الإيراني. ويظلّ النسيج الصناعي الإيراني متميزًا بتنوع ملحوظ، حيث تشمل قائمة الصناعات الرئيسة في إيران على: البترول، والبتروكيماويات، والأسمدة، والصودا الكاوية، وصناعة السيارات، والأدوية، والأجهزة المنزلية، والإلكترونيات، والاتصالات، والطاقة، والنسيج، والبناء، والإسمنت وغيره من مواد البناء، والصناعات الغذائية (السكر، وبخاصة إنتاج الزيوت النباتية وتكريرها)، وتصنيع المعادن. ويظلّ القطاع الصناعي في صميم اهتمامات الفاعلين الإيرانيين، وذلك على حساب القطاع الفلاحي وقطاع الخدمات الذي يُعدّ القلب النابض للاقتصاد الجديد القائم على المعرفة والأصول غير المرئية.

وتُعدّ عائدات النفط والغاز المصدر الأول لدخل الدولة الإيرانية. وإنه ليصعب الحديث عن نسب محدّدة في هذا الإطار بسبب غياب أرقام رسمية. غير أنّ الأرقام توضح، بوجه عامّ، أنّ القطاع العامّ وشبه العامّ لا يزال يسيطر على نحو خمسة وثمانين في المئة من الاقتصاد الإيراني<sup>٧</sup>. ووفقًا لأحدث تقديرات شركة (bp) البريطانية، فإنّ إيران تحتلّ المركز الثالث في احتياطيّات الغاز الطبيعيّ العالميّ بمعدل ٣٣,٦ تريليون متر مكعب، وبنسبة ١٨ في المئة (بعد كلّ من قطر وروسيا). وبحسب التقرير نفسه تحتلّ إيران

<sup>٧</sup> الموقع الإخباري صراط نيوز، ١٥ / ٠٤ / ٢٠١٣، على الرابط:

المركز الرابع عالمياً في احتياطات النفط بنسبة ٩,٤ في المئة، بـ ١٥٧ مليار برميل، وذلك بعد كندا في المركز الثالث، والسعودية في المركز الثاني، وفنزويلا التي تصدر القائمة<sup>٨</sup>. وبسبب الحصار الغربيّ المشدد على الصادرات النفطية الإيرانية منذ سنة ٢٠١١، وبسبب غياب أرقام رسمية دقيقة عن نسبة الصادرات النفطية الإيرانية أيضاً، تحدثت مصادر إعلامية عن تراجع صادرات النفط الخام الإيرانيّ سنة ٢٠١٢ إلى ١,١ مليون برميل يومياً، مقارنةً بسنة ٢٠١١ التي سجّلت تصدير ٢,٢ مليون برميل<sup>٩</sup>.

ونتيجة لكل ذلك، أفرز هذا النسق الاقتصادي اقتصاداً وطنياً يمثلّ الرتبة السادسة والسّتين في سلّم التنافسية العالمي الذي يشمل مئةً وأربعاً وأربعين دولةً، والرتبة الثامنة في منطقة الشرق الأوسط<sup>١٠</sup>. فقد بلغ الناتج القومي الإجمالي الإيراني ٥٤٨ مليار دولار (٢٠١٢)، أمّا نسبة البطالة في السنة نفسها فقد بلغت نحو ١٢ في المئة. وبلغ معدّل التضخم نسبة ٣١,٥ حتى آذار/ مارس سنة ٢٠١٣ (نهاية السنة الإيرانية الرسمية ١٣٩١)، بحسب مركز الإحصاء الإيرانيّ الرسمي<sup>١١</sup>. وقد سجلت نسبة النمو الاقتصادي الإيراني تراجعاً سلبياً سنة ٢٠١٢ بلغ ١,٩، مقابل ٣,٠ في المئة سنة ٢٠٠١، ويتوقع أن تبلغ هذه النسبة ١,٣ سنة ٢٠١٣<sup>١٢</sup>.

---

<sup>٨</sup> تقرير شركة (bp) البريطانية، مراجعة بي بي الإحصائية للطاقة العالمية ٢٠١٣، على الرابط:

<http://goo.gl/IWdl90>

<sup>٩</sup> الجزيرة نت، ٢٤ / ٠٤ / ٢٠١٣، على الرابط:

<http://goo.gl/wp4PDS>

<sup>١٠</sup> المنتدى الاقتصادي العالمي، التقرير السنوي ٢٠١٢-٢٠١٣، على الرابط:

<http://goo.gl/AnQkrs>

<sup>١١</sup> مركز أمار إيران (مركز إحصاءات إيران)، ٣٠ / ٠٣ / ٢٠١٣، على الرابط:

[http://www.amar.org.ir/Portals/0/Files/reports/r2\\_tavarrom\\_86-91.pdf](http://www.amar.org.ir/Portals/0/Files/reports/r2_tavarrom_86-91.pdf)

<sup>١٢</sup> صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (أبريل ٢٠١٣)، ص ١٥٤، على الرابط:

<http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2013/01/pdf/text.pdf>



خلاصة القول إنّ الاقتصاد الإيراني يظلّ يعاني مشاكل هيكلية تتمثل، أساساً، بالتضخم والبطالة والنمو الضعيف، وقد عمّق الحصار الاقتصادي الغربي من حدتها على نحوٍ ملموسٍ. وعلى الرغم من أنّ حكومة أحمدني نجاد (٢٠٠٥-٢٠١٣) قد وضعت سياساتٍ اقتصاديةً لمواجهة هذه الأزمات، ومن أهمّ عناصرها: ترشيد الدعم الحكومي للمواد الغذائية والطاقة، وتحرير الاقتصاد بتشجيع الاستثمارات الأجنبية، وفتح مناطق حرّة تجارية وصناعية جديدة، إضافةً إلى مجموعة من الإجراءات والوسائل للتخفيف من العقوبات الغربية، فإنّ نتائجها تظلّ غير ملموسة إلى حدّ الآن، إذ يتفق العديد من الاقتصاديين والسياسيين في إيران على أنّ ما بين سنتين وسبعين في المئة من أسباب الأزمة الاقتصادية التي تعرفها البلاد منذ سنة ٢٠١١، ترجع بالأساس إلى سوء التدبير والعطب الهيكلي اللذين لازما الاقتصاد الإيراني منذ عقود، وإنّ أبرز الأمثلة في هذا السياق التدخل المباشر للدولة في الاقتصاد، وثقل الدعم الحكومي، والتهرب والفساد بكل أشكاله الاقتصادية والإدارية<sup>١٣</sup>.

## الفساد المالي والاقتصادي في إيران، البنية والواقع

### ١. في تعريف الفساد الاقتصادي

تختلف تعريفات الفساد الاقتصادي الراجحة عالمياً في بعض صياغاتها وزوايا نظرها إلى هذه الظاهرة، لكنها تكاد تجمع على مضمون الهدف من التعريف، وهو تحقيق مكسب شخصي من طرائق غير مشروعة، على حساب المال العام والمصلحة العامة. ويعرّف تقرير التنمية العالمي الفساد الاقتصادي والإداري بأنه "استخدام الوظيفة العمومية لتحقيق مكاسب شخصية"<sup>١٤</sup>، وقريب منه تعريف ميخائيل

<sup>١٣</sup> تصريح النائب البرلمان محمد باهنر، موقع يا لثارات الحسين، ٢٤/٠٤/٢٠١٣، على الرابط:

<http://www.yalasarat.com/vdcay6nm.49n0y15kk4.html>

<sup>١٤</sup> تقرير التنمية البشرية في العالم لعام ١٩٩٦، ص ١٢٤.

جونستون، الذي يحدده في "إساءة استخدام المنصب العامّ أو السلطات أو الموارد لتحقيق منافع خاصة"<sup>١٥</sup>.

وبوجه عامّ، يمكن توسيع تعريف الفساد ليشمل ممارساتٍ وأعمالاً متعدّدة، فمثلاً "يُعدّ الموظف فاسداً إذا قبل مالاّ أو هدية ذات قيمة مالية، مقابل أداء عمل هو ملزم بأدائه رسمياً بالمجان، أو ممنوع عن أدائه رسمياً، أو إذا مارس سلطاته التقديرية بطريقة يُشتمُّ منها رائحة استغلال المنصب الإداري، أو سوء استخدام السلطة الرسمية، وترجيح المصلحة الشخصية له ولأصدقائه وأقاربه على المصلحة العامة"<sup>١٦</sup>. ويجمع الفساد العديد من الأفعال والممارسات، ونذكر منها: الرشوة، والاختلاس، واستغلال النفوذ، والابتزاز، وهدر المال العامّ، والغش والتلاعب بالعقود والصفقات العامة وتفويتها مقابل نسب وامتيازات معينة، والتهرب من الضريبة، وتسريب المعلومات، والمحسوبية، والمزاجية في التعامل مع القوانين والمقررات الإدارية، وتبييض الأموال. ولا تقتصر الممارسة الفاسدة على القطاع العامّ فحسب، بل تشمل أيضاً القطاع الخاص، كما أنها تكون مُجرّمة قانونياً، وربما لا تكون كذلك. ولذا نجد أنّ هناك من يقسمّ الفساد إلى قسمين: فساد كبير وفساد صغير؛ إذ يقصد بالفساد الكبير، الفساد في مستوى الصفقات الكبرى، والمشاريع القومية. في حين يقصد بالفساد الصغير عمليات الرشوة والاختلاس وعموم ممارسات الفساد المتفشية، عادةً، في أوساط الموظفين الصغار والمتوسّطين<sup>١٧</sup>.

ووفقاً لهذه التعريفات الأولية، نجد الفساد الاقتصادي منتشرًا في كلّ أنواع أنظمة الحكم، لكنه يبقى محدودًا في الأنظمة الديمقراطية، وقد حاولت بعض الدراسات تسليط الضوء على ظاهرة الفساد العالمي العابر للقفارات، وبتعبير آخر "الفساد المُعوّلّم" وعدّته من الأعراض الجانبية لانتشار ثقافة التحول الديمقراطي والعمولة الاقتصادية، إذ عرفت معظم البلدان النامية شيوع ممارسات فاسدة نشأت عن هامش التحولات

<sup>١٥</sup> ميخائيل جونستون "البحث عن تعريفات: حيوية السياسة وقضية الفساد"، محمد البهنسي (مترجم)، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد ١٤٩، اليونسكو، ص ٢٩.

<sup>١٦</sup> أحمد إبراهيم أبو سن، "استخدام أساليب الترغيب والترهيب لمكافحة الفساد الإداري"، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد ١١، العدد ٢١ (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ١٩٩٦)، ص ٩١.

<sup>١٧</sup> محمد أحمد درويش، الفساد: مصادره - نتاجه - مكافحته (القاهرة: عالم الكتب، ٢٠١٠)، ص ١٨.

السياسية والاقتصادية المفاجئة، من قبيل تأسيس الأحزاب السياسية الجديدة ومؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسات الإعلامية، والتجارة الإلكترونية، وخصخصة المؤسسات العامة. وإذا كانت العولمة قد فتحت أبواباً جديدة للفساد، فإنها قد أنشأت في المقابل فرصاً غير مسبوقه لاحتوائه أو التقليل منه؛ لذلك أصبح التنسيق الدولي المنتظم بين الحكومات أمراً ضرورياً للنجاح في معركة مكافحة الفساد<sup>١٨</sup>.

في المقابل، تُعدّ الأنظمة المستبدّة حاضنة الفساد الأساسية، وذلك بسبب غياب "إطار للحكم الصالح، وحكم القانون، وضعف الأنظمة الحاكمة لعمل البنوك، والتقديرات غير الصحيحة والخاطئة للمخاطر، وقرارات الاستثمار غير المدروسة من الناحية الاقتصادية، وإجراءات المحاسبة العاجزة وغير الواضحة، والانفتاح المحدود من جانب الحكومة على المتغيرات العالمية"<sup>١٩</sup>. ومن المؤكد جداً أنّ هناك ارتباطاً دائماً وعضوياً بين الاستبداد والفساد، لأنّ كلا الطرفين لا يستمرّ إلا في وضعية الخلل، فالحاكم المستبدّ الفاقد للشرعية يسعى باستمرار إلى شراء الولاء من خلال امتيازات الربيع الاقتصادي، ممّا يضرب في العمق قيم العدالة الاجتماعية، ولا شكّ في أنّ أقوى أساس تقوم عليه وضعية الخلل هو انحراف الإنسان وتراجع المناعة الاجتماعية والثقافية، وضعف قيم المراقبة والمحاسبة التي تُرسّخ في المجتمع مشاعر الأناية والخلاص الفردي، وتكتمل هذه الحلقة بتضافر عوامل الفقر واختلال موازين التنمية وتوزيع الثروة.

وإنّ نقشي الفساد الاقتصادي في ظلّ آليات مراقبة ومحاسبة مُعطّلة، أو عاجزة، يؤدّي في الغالب إلى مُعضلات هيكلية عويصة، فالتهرب الجبائي مثلاً يُضعف موازنة الدولة، والتهرب الجمركي يُخلّ بتنافسية الشركات، وسوء استخدام الموارد يزيد من تكاليف الإنتاج، والاختلاس والرشوة والمحسوبية، وكلّ ذلك يُبطئ تطور دورة الإنتاج ويكسر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويزيد الإنفاق العامّ تدهوراً، وهي آثار معاكسة للنمو الاقتصادي<sup>٢٠</sup>.

---

<sup>١٨</sup> باتريك جلين وآخرون، "تعولم الفساد"، محمد جمال إمام (مترجم) في: كيمبرلي آن إليوت وآخرون، الفساد والاقتصاد العالمي، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠٠)، ص ١٩-٤٦.

<sup>١٩</sup> درويش، ص ٣٧.

<sup>٢٠</sup> بول ماورو، "تأثير الفساد على النمو والاستثمار والإنفاق الحكومي: تحليل مقارن فيما بين البلدان"، محمد جمال إمام (مترجم) في كيمبرلي آن إليوت وآخرون، الفساد والاقتصاد العالمي، ص ١٤٨.

في حين نجد عددًا من الدارسين الاقتصاديين قد قالوا بعدم وجود علاقة مباشرة بين الفساد الاقتصادي وتدنّي فئات النمو الاقتصادي، بل لاحظ بعضهم وجود آثار إيجابية للفساد في الاقتصاد؛ فقد شهدت، مثلاً، إندونيسيا وتايلند وكوريا تصاحبًا متوازيًا بين الفساد والنمو الاقتصادي، ف"التسامح مع الفساد الذي يعمل على تذليل العقبات في النظام ويستفيد خمسة أو خمسة عشر في المئة من قيمة المشاريع العامّة، يمكن أن يولد ضغوطاً لزيادة المأخوذ إلى خمسة عشر أو عشرين في المئة"<sup>٢١</sup>.

غير أنه يبقى من المؤكد أنّ الفساد الاقتصادي يؤثر بشكل مباشر في شرعية الدول وتماسكها واستمرارها<sup>٢٢</sup>؛ لذلك كان استحكام الفساد في الدولة غير الديمقراطية من أهم أسباب اندلاع الثورات الشعبية الشعبية أو وقوع انقلابات عسكرية، وذلك بعد شيوع الاعتقاد القائم على أنّ الحكومة أصبحت مطروحةً لمن يدفع أكثر<sup>٢٣</sup>.

## ٢. الفساد المالي والاقتصادي في إيران

تمتد جذور الفساد المالي والاقتصادي في إيران إلى ما قبل ثورة ١٩٧٩، إذ كان شعار محاربة الفساد ومحاسبة المفسدين من أهم شعارات الثورة، لكنّ تجربة الجمهورية الإسلامية وإدارة الدولة أكثر من ثلاثة عقود أثبتت أنّ اجتثاث الفساد ليس أمرًا سهلاً، إنّ ظهرت في النظام الجديد فئة اجتماعية منتشرة في

---

<sup>٢١</sup> سوزان روز أكرمان، "الاقتصاد السياسي للفساد"، محمد جمال إمام (مترجم) في: كيمبرلي آن إليوت وآخرون، الفساد والاقتصاد العالمي، ص ٥٣.

<sup>٢٢</sup> عبّر ابن خلدون في مقدمته عن هذه الملاحظة بقوله: "ولا تحسن الظلم إنما هو أخذ المال أو الملك من يد مالكه من غير عوض ولا سبب كما هو المشهور، بل الظلم أعمّ من ذلك. وكل من أخذ ملك أحد أو غصبه في عمله، أو طالبه بغير حق، أو فرض عليه حقاً لم يفرضه الشرع فقد ظلمه. فجباة الأموال بغير حقها ظلمة، والمعتدون عليها ظلمة، والمنتهبون لها ظلمة، والمانعون لحقوق الناس ظلمة، وغصاب الأملاك على العموم ظلمة، ووبال ذلك كله عائد على الدولة بخراب العمران الذي هو مادتها، لإذها به الآمال من أهله"، تاريخ ابن خلدون (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠١٠)، ص ٢٢٥.

<sup>٢٣</sup> سوزان روز أكرمان، "الاقتصاد السياسي للفساد"، محمد جمال إمام (مترجم) في: كيمبرلي آن إليوت وآخرون، الفساد والاقتصاد العالمي، ص ٧٠.

أجهزة الدولة تستفيد من الفساد وثقافته. ولقد أصبحت مظاهر الرشوة والاختلاس واقعاً مشهوداً عند عموم المجتمع الإيراني، وكان هذا الواقع من بين الأسباب التي دعت بعض المفكرين في بداية تسعينيات القرن الماضي إلى مراجعة مفهوم الدولة كما ترسمه نظرية ولاية الفقيه المطلقة التي رأوا فيها تغييراً للإرادة الشعبية في الحكم، وحجياً لرقابة المجتمع على الدولة ومؤسساتها. ومن بين من تناولوا هذا الموضوع بالدرس والتحليل الرئيس الإيراني حسن روحاني الذي خصّص فصلاً كاملاً من كتابه (الأمن القومي والنظام الاقتصادي الإيراني) لتناول قضية الفساد المالي والاقتصادي في ثمانية محاور تفصيلية، اهتم في المحور السادس منها بـ "وضعية الفساد المالي والإداري والاقتصادي في إيران"، في حين حاول في المحور الثامن تقديم مقترحات لمواجهة الفساد في إيران<sup>٢٤</sup>.

وبوجه عام، يمكن تقسيم أسباب الفساد الاقتصادي في إيران إلى نوعين أساسيين، هما:

- الأسباب الذاتية (الهيكليّة): وهي تتصل بالقصور الحاصل في المنظومة الاقتصادية القائمة على الربيع النفطي، مع ضعف الاستثمارات والإنتاج الصناعي المتنوع، وضمور القدرة الإبداعية والتنافسية، مع النزيف الكبير الحاصل في الأدمغة الإيرانية الهاربة نحو أسواق وفضاءات في أوروبا وأميركا وأستراليا. فقد أدّى الخلل الهيكلي المسيطر على الاقتصاد الإيراني إلى نموّ طبقة من الوسطاء والمضاربين الذين لا يقدمون أيّ قيمة إنتاجية للسوق، كما ساهم تخلف المنظومة البنكية الإيرانية في فتح الباب أمام الأغنياء وكبار التجار لجني أرباح طائلة من وراء قروض بفوائد قليلة جداً، أو من عمليات بنكية وهمية في كثير من الأحيان. وعلى الرّغم من التقدم الذي قطعه الصناعات العسكرية في بعض جوانبها، فإنها لم تستطع أن تنتقل هذه المكتسبات والمهارات إلى المجال المدني بسبب الخلل البنوي الذي أشرنا إليه أعلاه، وهذا الأمر يجعل الإنفاق العسكري الإيراني عبئاً على الاقتصاد، أكثر منه قاطرة تجرّ العملية التنموية بأسرها.

ونضيف إلى ما سبق القصور القانوني، حيث تحتاج ملفات الفساد الاقتصادي، في الغالب، في إيران إلى متابعة وكشف، وإلى قرار سياسي قوي يأتي من قائد الثورة نفسه. وعلى الرّغم من أنّ الساحة الإيرانية

---

<sup>٢٤</sup> حسن روحاني، الأمن القومي والنظام الاقتصادي الإيراني (طهران: مجلس تشخيص مصلحة النظام - مركز الدراسات الإستراتيجية، ٢٠١٠).

قد عرفت في السنوات الماضية تقارير ولجانَ تقصُّ في ملفات فساد اقتصادي، فإنَّ بعضها لم يعرف طريقه إلى القضاء، في حين أنَّ مجموعة من الأحكام الصادرة في حقِّ بعض كبار المسؤولين والمقربين من النظام كانت مخفَّفةً وغير ملائمة لمستوى الجريمة، ونذكر في هذا السِّياق، على سبيل المثال، قضية شقيق وزير للحرس الثوري السَّابق مرتضى رفيق دوست الذي انتقلت عقوبته من المؤبَّد إلى عشر سنوات، ثمَّ إلى العفو.

- الأسباب الأيديولوجية: فعلى الرِّغم من أنَّ الثقافة التي صاحبت الثورة قد أكدت قيم النزاهة ومحاربة الفساد، فإنَّ النظام القائم استخدم الثروة الوطنية وإمكانات الدولة وسائلَ لحشد الدعم الأيديولوجي له، بحيث تجرى عمليات الصرف والتفويت بعيداً من أيِّ رقابة حكومية، ويكون الغطاء دائماً هو الاحتراز من أعداء الثورة والحفاظ على النظام. ونتيجة لهذه الممارسات أُسِّت طبقة كاملة من الزبائن وأثرياء الأيديولوجية الذين يقايضون ولاءهم للنظام الحاكم بالامتيازات التي يحصلون عليها، ويؤدُّون دور الوطاء بين قيادة النظام، والقوى التي تقوم بتأمين الاستقرار ومواجهة أيِّ تحرك اجتماعي معارض. وإضافةً إلى دور هذه العلاقة الزبائنية في تشجيع الفساد، فإنها تعمل أيضاً على إطالة أمد الاستبداد السياسي وكلِّ الاختلالات الاجتماعية والثقافية المصاحبة له<sup>٢٥</sup>. وقد ساهم في تكريس هذا الوضع وجود ثروة كبيرة تحت تصرف مؤسسات وتنظيمات ثورية تابعة للمرشد علي خامنئي، لا تملك الحكومة أيِّ رقابة عليها. وهنا نذكر، مثلاً، الحرس الثوري، ومؤسسة خاتم الأنبياء، ومؤسسة القدس الرضوي، ومؤسسة الباسيج، ومؤسسة المستضعفين، ومؤسسة إمداد الإمام، ومؤسسة الشهيد. وأمَّا الربيع النفطية فإنه يمثل المورد الأساسي لهذه الشبكة الواسعة من المؤسسات<sup>٢٦</sup>. ومن المؤكد أنَّ دور هذه المؤسسات كان حاسماً في تأمين حدٍّ أدنى من الاستقرار الاجتماعي، وحماية الفئات الاجتماعية الأكثر فقراً من التأثير السلبي للوسطاء التجاريين والمضاربيين في مختلف المجالات<sup>٢٧</sup>.

<sup>٢٥</sup> تيبيري كوفيل، إيران الثورة الخفية (بيروت: دار الفارابي للنشر، ٢٠٠٨)، ص ٣٢٣.

<sup>٢٦</sup> المرجع نفسه، ص ٣٢٩.

<sup>٢٧</sup> أمل حمادة، الخبرة الإيرانية: الانتقال من الثورة إلى الدولة (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠٠٨)، ص ١٨٥-١٨٦.

ومتلما أنّ اقتصاد الربع كان ولا يزال يمثّل في الكثير من الدول النامية وسيلةً لتكريس الاستبداد السياسي وثقافة الولاء للنظام الحاكم، فإنّ إيران تُعدّ نموذجًا بارزًا في هذا المجال. وفي هذا السياق يقول تيري كوفيل في كتابه (إيران الثورة الخفية): "لا شك أنّ الربع النفطي أدّى دورًا كبيرًا في غياب انفتاح في النظام السياسي، ملحقًا، في المقابل، الضرر بتنمية الاقتصاد. في الواقع، تقيم نظرية الدولة الريعية علاقةً مباشرةً بين الربع النفطي والديكتاتورية، وبحسب هذه النظرية، عندما لا ترغب الدولة المواطنين على دفع ضرائب حقيقية، لا تكون مضطرّةً لإجراءات تسويات مع مختلف الفئات الاجتماعية، ممّا يشجع قيام نظام سياسي ديكتاتوري، وحتى ننسب مضمون هذه النظرية ومداهها، من المفيد التوضيح أنّ وسائل الدولة القمعية هي التي تحول بشكل خاصّ دون الانفتاح الديمقراطي، إلى ذلك تستطيع مجتمعات الدول النفطية أن تكون ذات تطلعات ديمقراطية بمعزل عن السياسات التي ينتهجها النظام. زد على ذلك أنّ إعادة توزيع الربع النفطي قد شجعت قيام نظام استتلامي (زبائني)، حيث الدعم السياسي الذي تقدمه فئة اجتماعية يتوقف جزئيًا على المكاسب المالية التي تجنيها منه"<sup>٢٨</sup>.

من هذا المنطلق، يمكن فهم اقتراح حسن روحاني الإصلاح السياسي مدخلًا أساسيًا لمواجهة الفساد المالي والاقتصادي في إيران، وهو الإصلاح الذي ينبغي - بحسب رأيه - أن يؤسّس على تضافر عوامل هي: محورية الأخلاق والشفافية والمنافسة السليمة والمشاركة الشعبية ونجاعة السلطتين التشريعية والقضائية، وبتعبير آخر؛ ترسيخ ثقافة النظام الديمقراطي ومؤسّساته، وتفعيل آليات المراقبة والمحاسبة<sup>٢٩</sup>.

<sup>٢٨</sup> كوفيل، ص ٢٢٣.

<sup>٢٩</sup> روحاني، ص ٢٩٢ - ٢٩٤.

## نماذج من قضايا الفساد المالي والاقتصادي في إيران

تحاول السلطة الحاكمة في إيران منع أيّ تسريب متعلق بملفات الفساد المالي والاقتصادي إلى وسائل الإعلام، أو إلى ساحة النقاش العامّ، وذلك انطلاقاً من اقتناعها بأنه من شأن انتشار أخبار تلك الملفات الإساءة إلى صورة الجمهورية الإسلامية، ومن ثمّة إضعافها أمام أعدائها. وقد عبّر المرشد علي خامنئي عن هذا الموقف مراراً، ضمن توصياته إلى الحكومة بضرورة مواجهة الفساد، وآخر ما جرى تداوله على نطاق واسع في إيران، فتواه التي نشرها موقع (تسنيم) المقرب من الحرس الثوري والتي حرّم فيها نشر أخبار قضايا الفساد وتداولها، موجّهاً إلى أنّ الأصلح هو الاكتفاء بإبلاغ الجهات الحكومية المعنية بتلك القضايا<sup>٣٠</sup>. وتعدّ هذه القناعة أحد أهمّ نقاط الاختلاف بين خامنئي والرئيس السابق أحمدني نجاد؛ فقد هدّد نجاد، مراراً، بالكشف عن أسماء نافذة متورطة في ملفات فساد فظيعة، وفي أحد خطابات الأسابيع الأخيرة من ولايته، هدّد جهات نافذة في النظام، مخاطباً إياها بقوله: "لو نكشف جزءاً بسيطاً من ملفات كلّ واحد منكم، فلن يبقى لكم مكان بين هذا الشعب"<sup>٣١</sup>. واستدعى هذا التهديد الصريح ردّاً مباشراً من رئيس أركان الجيش الجنرال حسن فيروزبادي الذي عدّ تهديدات نجاد غير مقبولة إطلاقاً، متهمّاً إياه بتشويش الرأي العامّ<sup>٣٢</sup>.

<sup>٣٠</sup> المسألة رقم (٤٣١): فتاوى المرشد علي خامنئي، موقع وكالة تسنيم للأخبار، ٢٠١٣/٠٧/٣٠، على الرابط:

<http://www.tasnimnews.com/Home/Single/107422>

<sup>٣١</sup> الموقع الإخباري خبر فارسي، ٢٣ / ٠٤ / ٢٠١٣، على الرابط:

<http://khabarfarsi.com/n/5057307>

<sup>٣٢</sup> الموقع الإخباري خبر أونلاين، ٢٣ / ٠٤ / ٢٠١٣، على الرابط:

<http://khabaronline.ir/detail/288524/>



ويُعدّ موقف أحمددي نجاد داخل البرلمان الإيراني، شتاء سنة ٢٠١٣، ذروة اصطدامه بمن يسميهم "الفاستدين"، وذلك عندما كشف عن شريط فيديو، داخل جلسة علانية للبرلمان، متعلّق بتسجيل سري لجلسة خاصة بين النائب العامّ السّابق سعيد مرتضوي وفاضل لاريجاني شقيق رئيس البرلمان علي لاريجاني وشقيق رئيس السلطة القضائية صادق لاريجاني، وفيه يحاول فاضل لاريجاني أن يُفنع مرتضوي بقدرته على التوسط له وتقديم تسهيلات ومنافع اقتصادية خاصة<sup>٣٣</sup>. وأثار هذا الفيديو ضجّةً كبيرةً داخل البرلمان وخارجه، ما استدعى تدخل المرشد علي خامنئي الذي أمر بإغلاق الملف وفض الاشتباك بين الرئيس والبرلمان. إلا أنّ ذلك التّدخل لم يستطع إخفاء حقيقة ما جرى كشفه من ممارسات الأسر النافذة في إيران، ودور استخدام فضائح الفساد في تصفية الحسابات السياسية بين مختلف الأطراف، ذلك أنّ الكشف عن الفيديو كان في إطار صراع بين الرئيس نجاد والبرلمان الذي أراد حينئذٍ سحب الثقة من وزير العمل عبد الرضا شيخ الإسلامي.

وقد شغل موضوع الفساد المالي والاقتصادي مساحة مهمّة من النقاش السياسي والإعلامي الإيراني منذ تسعينيات القرن الماضي؛ أي قبيل نهاية رئاسة أكبر هاشمي رفسنجاني سنة ١٩٩٧. وحدث ذلك مع كشف قضية فساد ضخمة اشتهرت بقضية التاجر فاضل خدا داد الذي اختلس نحو ٢٠٠ مليون دولار بمساعدة موظفين من بنك "صادرات إيران" الحكومي، وبمشاركة مرتضى رفيق دوست شقيق محسن رفيق دوست، أوّل وزير لوزارة القوات المسلحة الإيرانية بعد الثورة<sup>٣٤</sup>. وكشف هذا الاختلاس، أوّل مرة، عن حجم الفساد الكبير الذي ينخر النظام البنكي الإيراني، وعن دور الشخصيات والأسر المقربة من النظام الحاكم في قضايا الفساد الاقتصادي. وقد أُغلق الملف بإعدام المتهم الأوّل فاضل خداد داد، والحكم بالمؤبد على المتهم الثاني مرتضى رفيق دوست الذي استطاع الخروج من السجن بعد عشر سنوات فقط. وهذا الأمر

<sup>٣٣</sup> موقع يوتيوب، ٠٣ / ٠٢ / ٢٠١٣، على الرابط:

<http://www.youtube.com/watch?v=1WeQWuu-9mA>

<sup>٣٤</sup> الموقع الإخباري وطن، ٠٥ / ١٠ / ٢٠١١، على الرابط:

<http://www.watan.ir/fa/index.php?Page=definition&UID=2721807>

تكرّر أيضاً مع بقية المتهمين المحكومين بالمؤبد، ممّا دفع صحافيين ومتابعين إلى اتهام السلطات الإيرانية بالتواطؤ مع المفسدين، وعدم الجدية في تطبيق الأحكام القانونية.

وفي سنة ١٩٩٨، ومع بداية الدورة الأولى من رئاسة الإصلاحي محمد خاتمي، شُغل الرأي العام الإيراني بتفاصيل قضية عمدة بلدية طهران غلام حسين كرباسجي التي أُدين فيها باختلاس نحو ٩٠٠ ألف دولار من المال العامّ وتبذيرها<sup>٣٥</sup>. وانتهت المحاكمة بصور حكم بسجن كرباسجي ثلاث سنوات، وبحرمانه عشر سنوات من الوظيفة العمومية. وعدّ الإصلاحيون محاكمة غلام حسين كرباسجي تصفية حسابات سياسية استهدف من خلالها الأصوليون أحد رموزهم، وذلك بالنظر إلى الدور البارز الذي قام به كرباسجي في دعم ترشيح خاتمي للرئاسة سنة ١٩٩٧، والنجاح البارز الذي حقّقه في إدارة العاصمة طهران.

وفي سنة ٢٠٠٢ كشفت السلطات الإيرانية عن قضية فساد مالي واقتصادي كان المتهم الأول فيها هو رجل الأعمال الشاب شهرام جزائري<sup>٣٦</sup>. وتصنف هذه القضية ضمن كبريات قضايا الفساد في التاريخ الإيراني المعاصر، وذلك بالنظر إلى أبعادها السياسية والدينية، إذ استطاع شهرام جزائري أن يراكم في سنوات قليلة ثروات ضخمة، مستغلاً شبكة علاقات واسعة برجال دين ومسؤولين حكوميين وسياسيين من كلّ الأطياف الإيرانية، بل لقد وصل نفوذ جزائري إلى لجنة السياسات الاقتصادية في البرلمان الإيراني. وإنّ تعاطف نفوذ شهرام جزائري يدخل ضمن موجة جديدة من الشباب الفاعلين في الحياة الاقتصادية والبارزين بقوة في بداية تسعينيات القرن الماضي، وأغلبهم ينحدرون من عائلات مقربة من نظام الحكم أو من أوساط تجارية، وقد عُرفوا شعبياً وإعلامياً باسم (آقازاده ها)؛ أي أبناء الأعيان. واستفاد هؤلاء الشباب من فرص اقتصاد الربيع وامتيازات الزبانة الأيديولوجية للنظام، ليراكموا ثروات عظيمة من أنشطة وساطة أو علاقات مشبوهة، أو مشاريع وهمية.

<sup>٣٥</sup> موقع مركز وثائق الثورة الإسلامية، ١٦ / ٠٣ / ٢٠١٢، على الرابط:

<http://www.irdc.ir/fa/content/17582/print.aspx>

<sup>٣٦</sup> موقع توليد نيوز، ٠٢ / ٠٥ / ٢٠١٢، على الرابط:

<http://www.towlidnews.com/telex-6730.html>

وكشفت تفاصيل التحقيقات الأمنية أن الصعود المفاجئ لشهرام جزائري من وضعية شاب فقير إلى درجة ملياردير مؤثر في الحياة الاقتصادية والسياسية، يرجع بالأساس إلى استغلاله الذكي لثقافة الربح السائدة، وذلك عبر تأسيس شبكة علاقات واسعة داخل المؤسسات الحكومية، مع مراكز دينية وأمنية، وهذا الأمر سهل له القيام بالعديد من العمليات المالية والاقتصادية غير المشروعة، وهي تتفاوت بين عمليات رشوة لموظفين حكوميين، وتزوير وثائق، وأخذ قروض بشكل غير قانوني. وأدين شهرام جزائري في حكم ابتدائي بسبع وعشرين سنة سجنًا، لتجري مراجعة هذا الحكم بقرار من الديوان العالي، ثم جرى بعد ذلك إغلاق الملف بإصدار حكم نهائي بأربع وعشرين سنة سجنًا، وإرجاع نحو ١٢٣ مليون دولار إلى خزينة الدولة. وفي سنة ٢٠٠٧ تمكن شهرام جزائري من الهروب من سجنه والخروج من إيران في اتجاه إحدى دول الخليج، لكن السلطات الإيرانية استطاعت استرجاعه سريعًا<sup>٣٧</sup>.

• وكما عرفت مرحلتا رفسنجاني وخاتمي الرئاسيتان قضايا فساد اقتصادي، شهدت مرحلة أحمدي نجاد الرئاسية كذلك قضايا مشابهة؛ ففي نهاية الولاية الأولى من رئاسة أحمدي نجاد (٠٣ أيار/ مايو ٢٠٠٨) سرب عباس باليزدار الرئيس السابق لمكتب دراسات في مركز أبحاث مجلس الشورى، ومراجع الحسابات في المحكمة العليا مُعطيات عن ملفات فساد اقتصادي ومالي، تضمّنت اتهامات صريحة بالفساد لنحو ٤٤ شخصيّة نافذة في نظام الحكم، من بينها تسع شخصيات دينية معروفة، وقد أثارت هذه التسريبات ضجة إعلامية وسياسية كبيرة. وبعد اعتقال باليزدار اضطر إلى سحب الاتهامات الموجهة إلى عائلة أكبر هاشمي رفسنجاني والاعتذار إليه، معترفًا بأن أحمدي نجاد كان وراء تلك التسريبات بهدف النيل من خصومه السياسيين، وأغلق ملف التسريبات باتهام باليزدار بالمساس بالأمن القومي، ودانته المحكمة بعشر سنوات سجنًا<sup>٣٨</sup>.

وتعدّ القضية المعروفة داخل إيران بـ "الاختلاس الكبير" من أكبر قضايا الاختلاس المالي في تاريخ إيران على الإطلاق، وهي التي هزت فترة حكم أحمدي نجاد سنة ٢٠١١، إذ عرفت الاستيلاء على ما يقارب

<sup>٣٧</sup> موقع وكالة مهر الإخبارية، ١٦ / ٠٢ / ٢٠٠٧، على الرابط:

<http://old.mehrnews.com/fa/NewsDetail.aspx?NewsId=462281>

<sup>٣٨</sup> الصمادي، ص ٣٠١.

مليارين و ٧٠٠ مليون دولار وتهريبها إلى خارج البلاد. والمتهم الرئيس في هذا الملف هو الملياردير الإيراني أمير منصور خسروي الذي احتال على عدّة بنوك إيرانية منذ عام ٢٠٠٧، بناءً على سلسلة من القروض المصرفية، جرى سحبها من مصارف كان أبرزها بنك "صادرات إيران"، وهي قروض مالية كانت تستخدم لشراء الشركات المخصصة من الدولة، لاستخدامها ضمناً للحصول على قروض أكبر. وشملت الاعتقالات في قضية "الاختلاس الكبير" موظفين ومسؤولين حكوميين، وبلغ مجموع المتهمين تسعةً وثلاثين متَّهمًا، في حين بلغ مجموع الملفات الفرعية للقضية مئة ملف قضائي. وفي التحقيقات التي أجريت مع بعض المتهمين وردت أسماء وزراء وشخصيات حكومية وأعضاء في البرلمان، وكشف الحكم الابتدائي للمحكمة عن أربعة أحكام بالإعدام، واثنين بالمؤبد، وعدد كبير من العقوبات السجنية الطويلة، والفصل من الوظيفة العمومية، واسترجاع مبالغ مالية ضخمة<sup>٣٩</sup>. وقد انتقلت تأثيرات القضية إلى الساحة السياسية، حيث اتهم أنصار التيار الأصولي إسفنديار مشائي مدير مكتب الرئيس السَّابق أحمددي نجاد بتسهيل عمليات أمير خسروي، وذلك ضمن حملة من الاتهامات والاعتقالات التي استهدفت أنصار نجاد في ولايته الرئاسية الثانية، في حين عدّ نجاد تلك الحملة ضدّ مقربيه بالفساد المالي والإداري تصفيةً سياسيةً لتجاره، ومحاولةً من خصومه لمنعه من فضح الفساد والمفسدين ومواجهتهم، وهو يلمح بذلك إلى القوى النافذة في النظام. وقد سبق له أن شنّ هجماتٍ على من سماهم بـ "إخواننا المهربين" في تلميح واضح إلى الحرس الثوري الذي اتهمه نجاد بالإشراف على عمليات تهريب بضائع بطرائق غير مشروعة، بعيداً من الرقابة الحكومية، من موانئ خاصة<sup>٤٠</sup>.

وإلى جانب قضية "الاختلاس الكبير" مازال الإيرانيون يتابعون أطوار محاكمات ملف فساد شركة "تأمين إيران" الذي جرى الكشف عنه في ولاية الرئيس السَّابق أحمددي نجاد، وهو يشمل قضايا اختلاس ضخمة وتزوير وثائق ومقررات رسمية، ويتابع فيه ثمانون متَّهمًا، من بينهم موظفون حكوميون. وفي اعترافات

<sup>٣٩</sup> الموقع الرسمي للنائب العام الإيراني، ٣١ / ٠٧ / ٢٠١٢، على الرابط:

<http://www.dadsetani.ir/Default.aspx?tabid=3989&articleType=ArticleView&articleId=60760>

<sup>٤٠</sup> فيديو مقطع من خطاب لأحمددي نجاد، موقع يوتيوب، على الرابط:

<http://www.youtube.com/watch?v=XxusPYQ50Is>

بعض المتهمين في هذه القضية جرى توجيه تهم المشاركة والتستر إلى محمد رضا رحيمي نائب الرئيس السابق أحمدى نجاد، وهي التهمة التي ردّها رحيمي لاحقاً أمام المحققين<sup>٤١</sup>. وقد صدرت بشأن عدد من متهمي قضية "شركة التأمين" أحكام نهائية بلغت السجن المؤبد، وعشرات السنين، إضافةً إلى غرامات مالية، ومازالت محكمة الاستئناف تنظر في ملفات متهمين اعترضوا على أحكام أوليّة صدرت بحقهم سابقاً.

---

<sup>٤١</sup> موقع سهام نيوز الإخباري، ١٠ / ٠٦ / ٢٠١٢، على الرابط:

## خلاصات ونتائج

أولى خلاصات هذه الورقة هي أنّ الفساد المالي والاقتصادي يُعدّ أحد أبرز عوائق النمو في إيران. فوفقاً لتقرير مكافحة الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية سنة ٢٠١٢، تراجعت إيران إلى الرتبة ١٣٣ من بين ١٧٦ بلداً<sup>٤٢</sup>، وذلك بعد أن كانت تحتل الرتبة ١٢٠ سنة ٢٠١١<sup>٤٣</sup>. وتؤكد تفاصيل كبرى قضايا الفساد التي عرضناها في هذه الورقة أنّ الفساد في إيران تحوّل إلى واقع هيكلي مؤثر سلبياً في المجالين الاجتماعي والسياسي. وقد ساهم شيوع ثقافة الربع والزبانة الأيديولوجية للنظام الحاكم في نشوء فئة اجتماعية تنشط بقوة في مجال الوساطة التجارية، واستفاد هؤلاء من الثغرات والأعطاب التي يعانيتها النظام الاقتصادي والمالي، إذ أثبتت قضايا مرتضى رفیق دوست وشهرام جزائري وأمير منصور خسروي وتسريبات عباس باليزدار فشل مهندسي نظام الجمهورية الإسلامية في إصلاح العيوب الهيكلية للنظام الاقتصادي وتقويمها، وتجاوز ثقافة الربع المغذية للفساد.

وإنّ رؤية المرشد خامنئي إلى طبيعة الصراع ضدّ أعداء الخارج دفعته إلى عدّ أيّ نقاش إعلامي وسياسي لقضايا الفساد إساءةً للنظام ودعمًا غير مباشر للأعداء، ما أثر تأثيراً مباشراً في آليات المراقبة والمحاسبة داخل مؤسسات الدولة، وهذا ما يؤكّده تجميد تقارير لجان تفحص رسمية، من أهمها تقرير للبرلمان الإيراني يتحدث عن وجود ٤٥٠٠ ملف تخص مخالفات مالية وإدارية لمؤسسات وشخصيات حكومية<sup>٤٤</sup>. وإنّ هذا الوضع يمنح المفسدين غطاءً مطلوباً، وخصوصاً منهم الذين يتقنون استثمار ثقافة الربع والولاء.

<sup>٤٢</sup> موقع منظمة الشفافية الدولية ترانسپيرانسي، تقرير الفساد سنة ٢٠٠٩، على الرابط:

<http://www.transparency.org/country#IRN>

<sup>٤٣</sup> المرجع نفسه، تقرير الفساد سنة ٢٠١١، على الرابط:

<http://www.transparency.org/cpi2011/results>

<sup>٤٤</sup> موقع التلفزيون الإيراني جام جم، ٢٠ / ٠١ / ٢٠٠٩، على الرابط:

<http://www1.jamejamonline.ir/papertext.aspx?newsnum=100896827982>

وقد عبر عضو البرلمان الإيراني علي رضا زكاني عن المستوى المتقدم للفساد في البلاد، عندما صرّح في أحد المؤتمرات الصحفية بأنّ الفساد انتشر في كلّ هياكل نظام الجمهورية الإسلامية<sup>٤٥</sup>، وقد سبق لزكاني أن هاجم المحيطين بأحمدي نجاد، واصفاً إياهم بالغرقى في الفساد.

ومن خلال متابعتنا للنقاشات الداخلية الإيرانية والملفات المطروحة أمام القضاء وتوقيت طرحها، نتبين، على نحوٍ واضحٍ، أنّ قضايا الفساد وما يتبعها من محاكمات، تستخدم، أغلب الأحيان، في تصفية الحسابات السياسية ضدّ تيارات تهدّد مصالح القوى النافذة في نظام الحكم القائم. وإنّ هذا السلوك، في اعتقادنا، أحد أهمّ المعضلات أمام جهد مواجهة الفساد المستشري في أجهزة الدولة، إذ يبقى جزء مهمّ من الحقيقة مختفياً، فلا يظهر منه إلا ما تريده الجهات المستفيدة من الوضع، وهي الجهات التي تزيد من هيمنتها بشيطنه خصومها، ومن ثمّة تجرى التضحية بمبادئ المنافسة الاقتصادية، وقيم العدالة والمساواة أمام القانون، فتضيع مصلحة الوطن بين الحسابات والحسابات المضادة.

ومما يزيد من حدّة آثار الفساد المالي والاقتصادي في إيران ارتباطه ببنية أيديولوجية مؤسّسة على خطاب ديني، جعلت من أهدافها تبليغ رسالة أخلاقية عالمية، وهذا الأمر يطرح أسئلة عدّة عند المواطن الإيراني عن صدقية النظام وانسجامه مع عقيدته، وخصوصاً عندما يحدث الجزء الأكبر من قضايا الفساد وتبذير الثروة الوطنية في الدائرة المقربة من النخبة الحاكمة. والملاحظة نفسها تنطبق على الرأي العام العالمي عندما يقارن بين خطاب النظام الإيراني الأخلاقي، وبين واقع الفساد الذي ينخر مؤسّسات الدولة، وما يرتبط بذلك من سجالات ومعارك سياسية بين الفاعلين وصنّاع القرار في طهران؛ إذ لا تخلو التصريحات من الاتهامات المتبادلة بالفساد وسرقة المال العامّ.

وبالنظر إلى التأثير السلبي للفساد في انسجام الحسّ القومي، فمن المحتمل أن تكون قدرة النظام الحاكم أقلّ فاعليّة في الحشد الشعبي في حال حدوث هجوم عسكري من الخارج، بل إنّ من المعتقدات المنتشرة في أوساط فئات من الطبقة الفقيرة والوسطى، ما يتضمّن الدلالة على أنّ تضحياتهم في ثورة ١٩٧٩

<sup>٤٥</sup> موقع وكالة مهر للأخبار، ٢٨ / ٠٤ / ٢٠١٣، على الرابط:

والحرب مع العراق لم تحقق لهم حتى الآن مكاسب اجتماعية أو معيشية مقبولة، في حين ظهرت على السطح فئة مجتمعية جديدة حققت امتيازات وراكمت ثروات ضخمة على حساب أغلبية المحرومين من الشعب الإيراني، وتعتقد الفئة المحرومة أنّ هذه الفئة المستفيدة تعاملت مع شعارات الثورة وخطاباتها على أنها أصل تجاري خاصّ تضعه تحت يدها. وقد كان الاعتراض على تفشي الفساد الاقتصادي وأعراضه الاجتماعية، أحد أهمّ الشعارات التي رفعتها الاحتجاجات الشعبية التي عرفتها إيران في السنوات الأخيرة. وليس مستبعداً أن يعود الاعتراض في شكل انتفاضات شعبية قد تشهدها البلاد مستقبلاً بسبب عجز الدولة عن استئصال مظاهر الفساد.

ومما يزيد موقف النظام الحاكم ضعفاً أنّ النخبة السياسية والثقافية التي كانت حتى وقت قريب إلى جانب النظام وشرعيته، أصبحت تتهم النظام نفسه بحماية شبكات الفساد المالي والاقتصادي النافذة، أو التستر عليها. ونقصد في هذا السياق طيف أحمدى نجاد السياسي، والقوى الإصلاحية في الداخل والخارج. وفي هذا الصدد نَبّه حسن روحاني إلى الأثر الخطير للفساد الاقتصادي في الأمن القومي عندما ربط ربطاً مباشراً بين تفشي الفساد وتآكل شرعية الحكم بفعل تراجع مستوى الثقة أفقياً بين أفراد المجتمع، وعمودياً بين المجتمع والدولة<sup>٤٦</sup>. وهكذا يظلّ التحدي الحقيقي المطروح اليوم أمام النظام الإيراني هو قدرته على إعادة النظر في رؤيته لواقع الفساد المالي والاقتصادي الذي ينخر مؤسسات الدولة، ونجاحه في تفعيل منظومة وطنية للمراقبة والمحاسبة، وذلك في إطار إصلاحات دستورية وسياسية شاملة؛ فتقديم مصلحة النظام الحاكم على سلامة المجتمع واستقراره، لن يؤديّ في النهاية إلا إلى انهيار الطرفين معاً: النظام والمجتمع.

---

<sup>٤٦</sup> روحاني، ص ٦٥٩ - ٦٦٠.